

## ملخص رئاسة المحور الأول من ندوة "المواطن والبلدية"

### للعמיד الركن مروان شربل

لأننا ندرك أهمية مؤسسة البلدية والتي هي المستوى الأول في اللامركزية الإدارية، وقد وضعنا نصب أعيننا منذ تولينا مهمة وزارة الداخلية تحسين أوضاع البلديات اللبنانية لتكون يد العون للدولة الراححة تحت ثقل اللامبالاة والعجز والمناكفات.

كان لنا لقاءات شبه دورية مع رؤساء البلديات، استمعنا إلى شكاوهم ولاحقنا المفسدين فيها والمتسلطين عليها وقاومنا الاعوجاج حيث وجد وشددنا على يد المطورين والمبدعين فيها. كما اننا انشأنا في مناطق عدة بلديات جديدة بحيث جاوز عددها اليوم الألف بلدية. كما ساهمنا في تعزيز مالية البلديات حيث أصرينا على دفع بعض الأموال التي تستحقها وإن لم تكن كافية في بعض الأحيان.

أهم انجاز قدمناه للبلديات هو وضع البرنامج الوطني لدعم البلديات والذي أعلن عنه في السراي الحكومي في تشرين الثاني 2012. وقد تخطى هذا البرنامج خطوات متقدمة جداً على الأصدعة كافة وبدأت مفاعيله تتبين، ويتحسّسها القيمون على البلديات والمواطنون على حدٍ سواء.

وعلى الرغم من هذا البرنامج، لا تزال بعض البلديات تطمح أن تقوم بالتوأمة مع بعض البلديات الأجنبية الكبرى! أليس هناك بعض البلديات اللبنانية الكبرى والغنية التي تستطيع أن تتوأم معها تلك البلديات الصغيرة الفقيرة؟ بالطبع يوجد.

عمل البلدية عملٌ منتج لأهل البلدة والناس الذين يعيشون فيها، وليس عملاً منتجاً للنائب أو للوزير أو لرئيس الجمهورية حتى. هذا العمل منتج للمواطن فقط. فالوزارة تعطي البلدية المال لكي تحسّن البنى التحتية على أنواعها لكل المواطنين القاطنين بدون التفضيل بين من انتخب هذه اللائحة الناجحة من رئيس وأعضاء مجالس بلدية أو تلك الخاسرة.

اتمّنى على البلديات أن يتعاونوا مع وزارة الداخلية وبالبلديات بالقانون، لذلك حضّرت، مع فريقٍ من المختصين، اقتراح حول تعديل قانون البلديات، بعض ما يتضمّن:

- على رئيس البلدية أن لا تتخطى مدة رئاسته للبلدي الست سنوات، لأنّ من الأجدى أن نترك المجال لعائلات أخرى أن تتخرط في العمل البلدي.
- عندما عضو من المجلس البلدي يقدم استقالته، يجب أن ينوب عنه أول الخاسرين في انتخابات البلدية التي جرت.
- من الغير المقبول أنه عندما يكون المواطن مقيم في منطقة فيها العشرون أو الثلاثون ألف نسمة، ولكن عدد المنتخبون مثلاً السبعمة نسمة فقط، بالتالي يأخذ هؤلاء كل خيرات واستفادات البلدية، والمقيم الآخر لا يأخذ حقه المشروع إلا اذا كان طبعاً ذو نفوذ. والأسوأ ما في الأمر، أنّ هذا المقيم يدفع الضريبة المتوجبة عليه للبلدية لأنّه بنظر وزارة المالية تلك البلدية تخدمه.
- على رئيس البلدية أن يكون ذو اختصاص لأنّ هذه البلدية ليست مورد رزقه. ولكن في المقلب الآخر عليه أن لا يضع اختصاصه وعمله أولوية على مسؤولياته في الحقل العام لأنّ العمل الاجتماعي يتطلّب الوقت والمجهود.
- الرخصة لم تعد صادرة من رئيس البلدية، أنشأنا صندوق ثاب بالإضافة إلى الصندوق المؤمّن من وزارة المالية، والذي يكون في معظم الأحيان فارغاً. هذا الصندوق للشركات التي تعمل بهذه الرخص، وقتها فقط نستطيع أن نضبط الرخص والمال الناتج عن هذه الصندوق. وبحسب الدراسة التي أجريناها، يستطيع هذا الصندوق أن يصدر سنوياً مبلغ فوق العشرة مليون دولار. وبالتالي يوزّع هذا المبلغ على كل بلديات لبنان ولن يكون هناك وقتها بلدية فقيرة.

عمل البلديات لا يزال يتركز بوجه عام نحو الأعمال التقليدية، في حين أنّ الأعمال التي تعمل على المبادرة غير محتلة مركز الأولوية في العمل البلدي. بالتالي يجب أن يكون هناك توعية، يجب ان يعرف المواطن أنّ الوعي الأول هو في بلده ومدينته لذلك عليه أن يطورها وينمّيها. ولكن السياسة أخلت وأثرت سلباً على هذا التطور.

يتوقّف العمل البلدي على شخصيّة وثقافة أعضاء مجالس البلدية وعلى مدى الانسجام والتناغم بينهم. كما أنّ تواصل البلدية وانفتاحها على الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلى تحسين أدائها وتطوير نموها وازدياد منافعها.

كما أنّه لا يُخفى على أحد أنّ العامل السياسي الذي دخل بقوة على مؤسسة البلدية بات يؤثر على عملها تأثيراً فعلياً، بحيث أنّ المجالس التي تكون موالية للسلطة المركزية تنعم ببعض التقديرات والتسهيلات في حين أنّ المجالس المعارضة تُعرقّل نشاطاتها ويُشدّد عليها الخناق. فالدولة مسؤولة عن الفساد، هي المسؤولة عن تكوين القوانين والأنظمة وتوجيه المواطن على اتباعها.

فالدولة المسؤولة عن الفساد في الدرجة الأولى. هي المسؤولة عن تكوين القوانين والأنظمة وتوجيه المواطن والمسؤول على احترامها واتباعها.